



التقرير السنوي 2011

المحتويات

- 02 | أعضاء مجلس الإدارة
- 03 | كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 09 | تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
- 10 | بيان المركز المالي المجمع
- 11 | بيان الدخل المجمع
- 12 | بيان الدخل الشامل المجمع
- 13 | بيان التدفقات النقدية المجمع
- 14 | بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع
- 16 | إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



سمو الشيخ نواف الأحمد
الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد
الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ جابر مبارك
الحماد الصباح
رئيس مجلس وزراء دولة الكويت

أعضاء مجلس الإدارة



حامد حمد الصانع
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



براكاش موهان
عضو



أحمد ذوالفقار
عضو



حمد المرزوق
نائب رئيس مجلس الإدارة



سانجيف بايجال
عضو



هيرشيل بوست
عضو



جهاد الحميضي
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

استمر ظهور علامات الانتعاش على إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2011. حيث توقع صندوق النقد الدولي (IMF) أن تنمو إقتصادات دول مجلس التعاون بنسبة 7.3% ليقوم لاحقاً في منتصف العام بتعديل هذه التوقعات لتسجل نمواً بنسبة 6.7% مقارنة مع نسبة نمو بلغت 5.9% للعام 2010، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى النمو الكبير في الإقتصاد القطري. كما تشير التقديرات أن الإقتصاد الكويتي سجل نمواً بلغت نسبته 5.7% في عام 2011 متخطياً النمو الذي حققه في عام 2010، والذي بلغ 3.4%. أما فيما يخص معدلات النمو التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فتراوحت ما بين إنخفاض بنسبة 1.5% للبحرين وارتفاع بنسبة 18.7% لقطر.

بالرغم من موضوعية وواقعية الأرقام المذكورة أعلاه لا يختلف رأيان حول أجواء التشاؤم التي تحيط بالإقتصاد العالمي بسبب أزمة الديون الأوروبية. لقد خفض كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توقعاتهما السابقة لنمو الإقتصاد العالمي للعام الحالي وأقرا بأن الإقتصاد العالمي في وضع غير مستقر. وأن أسواق المال تقع تحت تهديد إمكانية حصول أزمة إقتصادية شبيهة بأزمة 2008. فالإقتصاد العالمي والذي لا يزال في طور استيعاب ولملمة تبعات أزمة العام 2008 الأمريكية المنشأ، يعيش حالة من التشنج سببها أزمة منطقة اليورو. ويعتقد البنك الدولي وفي أسوأ الاحتمالات استمرار التأثير السلبي على الإقتصاد العالمي بسبب جمود أسواق الإئتمان الأوروبية. وقام البنك الدولي مؤخراً بمراجعة توقعاته للنمو العالمي لعام 2012، حيث توقع أن تسجل إقتصادات الدول النامية نمواً بنسبة 5.4% بدلاً من 6.2% بحسب توقعات سابقة. و1.4% للبلدان ذات الدخل المرتفع بدلاً من 2.7%. كذلك دفعت التهديدات المتصاعدة في منطقة اليورو وتدهور الأوضاع المالية العالمية بصندوق النقد الدولي إلى إعادة النظر في توقعاته للنتائج المحلي العالمي ليصبح 3.25% في عام 2012.

وعلى المستوى الإقليمي فإنه من الجدير بالذكر الإقرار بأن ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي الضخم كانا الحافز الرئيسي للنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد أنهت أسعار النفط عام 2011 بارتفاع بلغت نسبته 8.2%

على الرغم من الإضطرابات السياسية بفعل ما يسمى بالربيع العربي في الشرق الأوسط والتي كان لها الأثر البالغ في تذبذب أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الإنفاق الحكومي لدول الخليج ارتفع بنسبة 18.8% في عام 2011 ليبلغ 448 مليار دولار أمريكي أي ما يمثل نسبة 33% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة. هذا ويتوقع صندوق النقد الدولي بأن يستمر الإنفاق الحكومي الكبير لهذه الدول على المدى المتوسط، وأن تبلغ النفقات الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي 591 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2016. علاوة على ذلك، ساهم ارتفاع أسعار النفط بدفع فائض الحساب الجاري الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ما يقارب 279 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 71% عن العام السابق.

وتزامناً مع التحسن في أرقام الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع معدل التضخم في المنطقة ليسجل 3.6% في العام 2011 مقارنة بـ 3.0% للعام 2010. ولكن من المتوقع أن يتباطئ متوسط معدل التضخم تدريجياً خلال السنوات الخمس القادمة ليصبح 3.2%. من جهة أخرى، تميزت دول مجلس التعاون الخليجي بتدني نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها حيث بلغت نسبة متوسط إجمالي الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي 16.6% في العام 2011 مقارنة بـ 25.1% كمتوسط عام لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و79.6% لباقي دول العالم.

خلال العام 2011، جاءت الإضطرابات السياسية الإقليمية التي ضربت بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى أزمة الديون الأوروبية لتشكيل أبرز العوامل السلبية التي أثرت على أسواق المال في المنطقة. وتسببت هذه الإضطرابات بارتفاع مخاطر الإستثمارات في الشرق الأوسط وبعض دول مجلس التعاون الخليجي مع ارتفاع تكلفة عقود تأمين الديون (CDS) السارية هذا العام. وعلاوة على ذلك، تأثرت أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي سلباً نتيجة للربيع العربي والمخاوف من أزمة الديون في أوروبا؛ حيث سجلت كافة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر، أداءً سلبياً خلال العام 2011 نتج عنه تراجع في القيمة السوقية. وأنت بورصة البحرين في صدارة الخاسرين نتيجة الإضطرابات السياسية التي شهدتها المملكة خلال عام 2011 حيث

سجل مؤشرها خسائر بلغت 20.2% فيما انخفضت القيمة الرأسمالية للسوق بنسبة 19.9%. وكان سوق دبي المالي ثاني أكبر الخاسرين بانخفاض مؤشره الرئيسي 17.0% تلاه مباشرة مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بانخفاض 16.4% ثم سوق مسقط للأوراق المالية متراجعاً 15.7% وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بخسائر بلغت 11.7%. إضافة إلى ذلك، لم تكن الأسواق المالية السعودية بمنأى عن المنطقة الحمراء حيث بلغت خسائر مؤشرها الرئيسي 3.1%. في حين كانت بورصة قطر الراجح الوحيد في عام 2011 حيث ارتفع مؤشرها الرئيسي بنسبة 1.1% مقابل نمو في قيمتها الرأسمالية بنسبة أكبر بلغت 8.2% على عكس أسواق المال الخليجية الأخرى.

أداء الشركة

انخفض أداء مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2011 بنسبة 16.22% مما انعكس سلباً على أداء "كميفك" في حين شهد المؤشر ارتفاع بأدائه بلغ 25.5% خلال عام 2010.

على الرغم من الأداء السلبي الذي شهدته الأسواق المالية، غير أن "كميفك" استطاعت تحقيق إيرادات إجمالية بلغت 4.34 مليون دينار كويتي وبارتفاع نسبته 1.15% مقارنة بالعام السابق حيث بلغ إجمالي الإيرادات 4.29 مليون دينار كويتي. خلال العام المنصرم شكل الدخل من العمولات والأتعاب الإدارية الحصة الرئيسية في إجمالي إيرادات الشركة، حيث شكلت إيرادات الأتعاب الإدارية 2.17 مليون دينار كويتي (بانخفاض نسبته 4.4% مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت فيه 2.27 مليون دينار كويتي) وذلك يمثل ما نسبته 50% من إجمالي إيرادات الشركة. بينما بلغت إيرادات الدخل من العمولات 1.21 مليون دينار كويتي (بانخفاض نسبته 28.3% مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت فيه 1.69 مليون دينار كويتي)، لتشكل بذلك حوالي 28% من إجمالي الإيرادات. وقد بلغت الإيرادات من الشركات الزميلة 0.374 مليون دينار كويتي (بارتفاع نسبته 79% مقارنة بالعام الماضي التي بلغت فيه 0.209 مليون دينار كويتي) لتشكل بذلك 8.6% من إجمالي الإيرادات. كما سجلت استثمارات "كميفك" أرباح 338 ألف دينار كويتي (مقارنة بإجمالي أرباح بلغت 174 ألف دينار كويتي) في العام السابق.

من جهة أخرى، بقيت المصاريف التشغيلية



التزام

كلمة رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

الحل الأنسب لإدارة المخاطر في ظل البيئات الإستثمارية الغير مستقرة.

على الرغم من الأداء السلبى الذي حققته معظم الأسواق المالية في نهاية العام والذي كان من الصعب تجاوزه إلا أن محافظ "كميفك" واستراتيجياتها حققت أداءً جيداً، حيث فاق أداء المحافظ الإستثمارية المدارة وصندوق الرؤية الإستثماري أداء المؤشرات المرجعية. واستطاع صندوق بوابة الخليج أن يحتل المركز الأول للربع الأول والثاني على التوالي لعام 2011 عن فئة صناديق الأسهم الخليجية التقليدية بحسب تقرير موقع "زاوية" على الرغم من تأثيره بشكل كبير بانتفاضة الربيع العربي. أما فيما يخص إستثماراتنا العالمية، فقد كان لتحول توجهاتنا الإستثمارية من الإستثمار في الأدوات التقليدية المتقدمة إلى الإستثمار في فئات الأصول الناشئة والبديلة خياراً جيداً للمستثمرين الأفراد والمؤسسات. وأخيراً وفيما يخص محافظ المشتقات المالية، وعلى الرغم من تحقيقها أداءً منخفض نسبياً هذا العام إلا أنه فاق أداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية وبذلك تكون قد استكملت تلك المحافظ نجاحها والذي حققته على مدار الثلاث سنوات السابقة بعائد متين نسبياً.

والجدير بالذكر أن إدارة الأصول في "كميفك" قد حققت أرباحاً تشغيلية في نهاية العام، إلا أن قرار إلغاء تطوير النظام الإلكتروني للمحافظ الإستثمارية كان سبباً لإنخفاض تلك الأرباح. وعلى الرغم من التقلبات والتذبذبات الشديدة التي حدثت خلال العام، إلا أن إدارة الأصول استطاعت تحقيق عائد مستقر على صافي الأرباح التشغيلية والتي قوبلت بتقنين للمصاريف الإدارية. هذا وإنا في "كميفك" نتطلع للمضي قدماً في الحفاظ على نهجنا واستراتيجياتنا في إدارة الأصول والإستفادة من تحسن وإستقرار أسواق دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من عدم وضوح الرؤية السياسية والمخاطر الجغرافية المختلفة بالمنطقة.

عمليات الوساطة المالية

نتجت الإيرادات الرئيسية لدخل "كميفك" خلال عام 2011، من عمليات الوساطة المالية والتداول الإلكتروني من خلال خدمة [alawsat.com] عن طريق شركاتنا التابعة متمثلة بشركة الشرق الأوسط للوساطة المالية (ميفبك - الكويت) وشركة الشرق الأوسط للوساطة (ميبك - عمان)، وقد ساهمت الشركات التابعة في توسع خدمة التداول الإلكتروني لدى "كميفك" وتنويع مصادر الدخل لديها.

على نفس المستوى الذي كانت عليه في العام المنصرم على الرغم من تخفيض تكاليف الموظفين بنسبة (13%) وهذا يعود إلى زيادة تكاليف استهلاك وصيانة نظام تكنولوجيا المعلومات. غير أن زيادة تكاليف تكنولوجيا المعلومات انعكس سلباً على ما تم توفيره من المصروفات الإدارية مما نتج عنه زيادة في تكاليف العمليات بمبلغ 716 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 713 مليون دينار كويتي في العام 2010. ارتفعت المخصصات والخسائر المسجلة بمبلغ 766 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 457 مليون دينار كويتي في العام 2010، وبالنظر إلى مجمل العوامل سالفة الذكر، فقد حققت الشركة خسائر إجمالية بلغت 11.839 مليون دينار كويتي مقارنة بصافي خسائر بلغت 8.912 مليون دينار كويتي في عام 2010. وقد نتج عن ذلك خسارة أساسية مخففة للسهم بلغت (45.3) فلس في عام 2011 مقارنةً بخسارة أساسية مخففة للسهم بلغت (34.1) فلس في عام 2010.

إدارة الأصول

بدأنا عام 2011 بتفاؤل حذر على خلفية إقبال المستثمرين على زيادة نشاطهم الإستثماري والرغبة في المخاطرة في ظل انتعاش محدود للأسهم الممتازة والتصنيفات الأخرى من الإستثمار. غير أن الأحداث الدرامية والغير متوقعة التي حدثت في تونس كان لها الأثر في إنتشار العديد من الثورات في جميع أنحاء العالم العربي والتي سميت فيما بعد "الربيع العربي" حيث إنعكست آثارها الإقتصادية لتساهم في تدهور الإقتصاد الإقليمي وفي بعض الحالات تدمير الإقتصادات الهشة.

غير أن المبادرة الفورية التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية زيادة الإنفاق على الرعاية الإجتماعية وتقديم الدعم المالي جاءت بمثابة خطة تحفيزية إقليمية ساعدت على إعادة الثقة في الأسواق المالية، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن تزايد تذبذب الأسواق المالية العالمية ساهمت وبلا شك في خلق بيئة إستثمارية سلبية لمعظم المستثمرين. خلال هذه الفترة، واصلت "كميفك" التركيز على النوعية والإستراتيجية المتحفظة في إدارة المحافظ الإستثمارية المدارة للتقليل من الآثار السلبية للسوق. كما استفادت "كميفك" من البحوث التي قامت بها خلال السنوات الماضية والتي أسفرت عن إطلاق مجموعة جديدة من الإستراتيجيات الإستثمارية لحفظ وزيادة الثروات من خلال اتباع نهج ديناميكي والذي كان



استمرارية



كلمة رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

الصادرة عن الإدارة في العديد من المواقع الإخبارية الإقتصادية أبرزها: Thomson Reuters, Bloomberg, Capital IQ, ISI Emerging Markets, والعديد غيرها.

النظرة المستقبلية

إن التغييرات السياسية والإقتصادية التي حدثت في عام 2011 ستواصل أصدائها إلى العام 2012. غير أن نهج "كميفك" في إدارة استثماراتها يعتمد على إنتقاء الأسواق المالية التي كانت بمنأى عن تلك التغييرات، وتركيز استثماراتها في الشركات ذات الأسس المتينة والدخل الجيد. ولقد قمنا في "كميفك" خلال الأعوام القليلة المنصرمة، بزيادة فئات الأصول وتطبيق استراتيجيات الحفاظ على الثروات في إدارة المحافظ الإستثمارية لتناسب احتياجات بيئة الأسواق المالية الحالية.

سوف تقوم "كميفك" بالتركيز على تطبيق استراتيجيات متنوعة في إدارة المحافظ والصناديق الإستثمارية تعتمد على اقتناص الفرص الإستثمارية من خلال إعادة الدخول إلى أسواق مالية عالمية محددة والتي تظهر بوادر الإنتعاش الإقتصادي فيها. إضافة إلى البحث عن فرص إستثمارية في الأسواق المالية لمنطقة الشرق الأوسط والتي أثبتت نجاحها في التغيير.

وفي النهاية أود أن أشكر عن شكري وتقديري لإدارة وموظفي شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي "كميفك" لإلتزامهم الدائم وإخلاصهم وإجتهادهم لمساعدة الشركة في التغلب على الأزمة المالية والمضي قدماً نحو تحقيق أهدافها وغاياتها والمحافظة على مكانتها كشركة رائدة في مجال الإستثمار وإدارة الأصول والخدمات المالية على مستوى الكويت والمنطقة. وأخيراً، أود أن أتقدم بالشكر والإمتنان لكافة مساهمي الشركة وعملائها على دعمهم المتواصل وإيمانهم وثقتهم بـ "كميفك".



حامد حمد الصانع

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية
واصلت "كميفك" سعيها الدؤوب في تطبيق رؤيتها لتسخير إبداعاتها التكنولوجية لتكون إحدى مصادر الدخل المربحة لها ولتوفير خدمات ومنتجات جديدة ومتنوعة في المستقبل. هذا بالإضافة إلى الخدمات القائمة حالياً والتي تتضمن التداول في الأسواق المالية لكل من الكويت، دبي، أبو ظبي، قطر والسعودية بالإضافة إلى الأسواق الأميركية.

البحوث

صُمّمت إدارة بحوث "كميفك" لتقديم الدعم في مجالين رئيسيين: أولاً من خلال المساعدة في اتخاذ القرارات الإستثمارية وثانياً من خلال دعم نشاط الأعمال الخاص بالوساطة المالية، وتسعى الإدارة للقيام بدورها وذلك بالحفاظ على معايير صارمة لضمان إنتاج بحوث عالية الجودة. علاوة على ذلك، تقدم إدارة البحوث باقة من التقارير الموضوعية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك: تقارير يومية عن أسواق الأسهم، التقارير الإقتصادية، موجز البيانات الصادرة عن البنوك المركزية، النتائج المالية للشركات المدرجة، تحليل الأسهم المدرجة ومقالات إقتصادية تنشر في جرائد ووسائل إعلام متخصصة. هذا ويقدم فريق البحوث الخاص بالأسواق المالية مجموعة من التقارير اليومية التي تعكس أداء المؤشرات الرئيسية للأسواق، وذلك لتزويد القارئ بالبيانات اللازمة لمتابعة مستجدات أسواق الأسهم. أما فريق البحوث الخاص بالأسهم فإنه يقوم بالتوقع والتحليل والتقييم لمجموعة متنوعة من الشركات المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي والقطاعات المرتبطة بها. كما تقوم الإدارة بإصدار بعض الدراسات عن إقتصادات المنطقة والأسواق المالية لمساعدة القراء والعملاء على وضع إستراتيجية إستثمارية تتلائم مع توجهاتهم.

تنبع جودة الأبحاث المقدمة من "كميفك" من خلال الإلتزام بممارسة السياسات والإجراءات الدقيقة والتي تشمل كافة المراحل بدءاً من جمع المعلومات وصولاً إلى إصدار التقارير. إضافة إلى ذلك، فإن إدارة البحوث تقوم برصد المتغيرات الأساسية للأسواق المحلية، الإقليمية والعالمية وتقوم بدراسة وإعداد التقارير الخاصة بكافة الأسواق المالية من خلال أربعة جوانب رئيسية: المناخ الإقتصادي، النظرة المستقبلية للقطاعات، تقارير عن الأسواق المالية وتحليل الأسهم، ويلتزم فريق المحللين في إدارة البحوث باتباع أقصى درجات الدقة في إعداد وإصدار التقارير والبحوث. هذا كما تنشر التقارير

المحتويات

- 09 | تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
- 10 | بيان المركز المالي المجمع
- 11 | بيان الدخل المجمع
- 12 | بيان الدخل الشامل المجمع
- 13 | بيان التدفقات النقدية المجمع
- 14 | بيان التغييرات في حقوق الملكية المجمع
- 16 | إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة مساهمي شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي ش.م.ك. (مقفلة)

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة الكويت والشرق الأوسط ش.م.ك. (مقفلة) «الشركة» وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ«المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2011 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

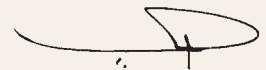
في رأينا أيضاً أن الشركة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للشركة وأنه قد أُجري الجرد وفقاً للأصول المرعية، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مخالفات مادية لقانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.



بدر عبدالله الزمان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ- الكويت
من العهد والوزان وشركاه
ديلويت وتوش



وليد عبدالله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ- الكويت
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

بيان المركز المالي المجموع

كما في 31 ديسمبر 2011

2010	2011	إيضاحات	دينار كويتي	دينار كويتي
3,658,451	1,966,086	3		
418,849	464,361	4		
18,952,119	16,763,727	5		
9,391,204	8,853,881	6		
8,273,275	8,353,284	7		
2,801,583	1,684,743	8		
12,735,532	12,500,000	9		
8,664,350	1,953,845	10		
-	993,786	11		
64,895,363	53,533,713			
الموجودات				
النقد والأرصدة لدى البنوك				
ودائع لأجل				
استثمارات				
قروض وسلف				
استثمار في شركة زميلة				
موجودات أخرى				
موجودات غير ملموسة				
معدات				
موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع				
مجموع الموجودات				
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
24,180,359	24,089,623	12		
3,163,083	5,274,020	13		
27,343,442	29,363,643			
إجمالي المطلوبات				
حقوق الملكية				
26,381,499	26,381,499	14		
10,535,753	(2,630,597)	15		
36,917,252	23,750,902			
(1,174,880)	(1,174,880)	16		
35,742,372	22,576,022			
1,809,549	1,594,048			
37,551,921	24,170,070			
64,895,363	53,533,713			
إجمالي حقوق الملكية				
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية				



حمد عبدالمحسن المرزوق
نائب رئيس مجلس الإدارة



حامد حمد الصانع
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010	2011		إيضاحات	دينار كويتي	دينار كويتي
العمليات المستمرة					
الإيرادات					
					أتعاب إدارة
2,267,336	2,165,719	23			إيرادات فوائذ
192,754	103,668	17			إيرادات عمولات
1,689,378	1,210,682				صافي (خسائر) أرباح استثمارات
73,665	[5,312]				إيرادات توزيعات أرباح
98,214	343,608				حصة في نتائج شركة زميلة
208,963	373,672	7			خسارة بيع عقارات استثمارية
(363,670)	-				أرباح تحويل عملات أجنبية
67,849	70,848				إيرادات أخرى
54,620	75,546				صافي إيرادات التشغيل
4,289,109	4,338,431				
المصروفات					
					مصروفات موظفين
3,412,840	2,963,072				مصروفات تشغيل أخرى
1,964,926	2,282,212				استهلاك وإطفاء
874,958	1,048,799	9 & 10			مصروفات فوائذ
881,928	868,961				مصروفات التشغيل
7,134,652	7,163,044				
خسارة التشغيل قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة					
(2,845,543)	(2,824,613)				المخصصات وخسائر انخفاض القيمة
(4,572,163)	(7,660,736)	18			خسارة السنة من العمليات المستمرة
(7,417,706)	(10,485,349)				العمليات الموقوفة
خسارة السنة من العمليات الموقوفة					
(1,527,166)	(1,545,981)	11			خسارة السنة الخاصة بـ:
(8,944,872)	(12,031,330)				مساهمي الشركة
					الحصص غير المسيطرة
(8,912,327)	(11,839,281)				
(32,545)	(192,049)				
(8,944,872)	(12,031,330)				
(34.1)	(45.3)	19			خسارة السهم الأساسية المخففة (فلس)
(28.3)	(39.5)	19			خسارة السهم الأساسية المخففة من العمليات المستمرة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجموع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(8,944,872)	(12,031,330)	خسارة السنة
		خسائر شاملة أخرى
(285,626)	(25,787)	فروق تحويل عملات أجنبية من ترجمة عمليات أجنبية
82,879	48,943	الربح من تغطية صافي الاستثمارات (إيضاح 12)
(2,256,767)	(2,274,384)	صافي خسائر غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
(101,207)	(7,031)	صافي أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع محولة إلى بيان الدخل المجموع (إيضاح 5)
2,429,032	907,738	خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع محولة إلى بيان الدخل المجموع (إيضاح 18)
(131,689)	(1,350,521)	خسائر شاملة أخرى للسنة
(9,076,561)	(13,381,851)	إجمالي الخسائر الشاملة للسنة
		الخاصة بـ:
(9,054,649)	(13,166,350)	مساهمي الشركة
(21,912)	(215,501)	الحصص غير المسيطرة
(9,076,561)	(13,381,851)	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010	2011		
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاحات	
(7,417,706)	(10,485,349)		أنشطة التشغيل
(1,527,166)	(1,545,981)		خسارة السنة من العمليات المستمرة
			خسارة السنة من العمليات الموقوفة
			تعديلات لـ:
(192,754)	(103,668)	17	إيرادات فوائد
(101,207)	(7,031)	5	أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع
27,542	12,343		خسائر غير محققة من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(98,214)	(343,608)		إيرادات توزيعات أرباح
(208,963)	(373,672)	7	حصة في نتائج شركة زميلة
363,670	-		خسارة بيع عقارات استثمارية
874,958	1,048,799	9,10	استهلاك وإطفاء
881,928	868,961		مصروفات فوائد
2,429,032	907,738	18	خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
(50,773)	(81,185)	18	عكس انخفاض قيمة قروض وسلف، بالصافي
-	5,767,589	18	خسارة انخفاض قيمة معدات
2,193,934	-		انخفاض قيمة موجودات أخرى
-	835,915	11	خسارة انخفاض القيمة من إعادة القياس بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع
(2,825,719)	(3,499,149)		خسارة التشغيل قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
689	761		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
5,077,248	618,508		قروض وسلف
1,861,771	(84,133)		موجودات أخرى
(513,521)	1,824,178		دائنون ومطلوبات أخرى
302,555	96,618		إيرادات فوائد مستلمة
3,903,023	(1,043,217)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
8,170	(45,712)		ودائع محددة الأجل (مستحقة) مستثمرة
(764,276)	(505,538)		شراء استثمارات متاحة للبيع
3,144,598	602,903	5	المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع
8,200,000	-		المحصل من بيع عقارات استثمارية
(1,096,112)	(168,413)		شراء معدات، بالصافي بعد بيع معدات
98,214	343,608		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
9,590,594	226,848		صافي النقد الناتج من أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
1,000,000	-		قروض جديدة من بنوك ومؤسسات مالية
(13,432,005)	(90,736)		سداد قروض إلى بنوك ومؤسسات مالية
(847,163)	(785,260)		مصروفات فوائد مدفوعة
(13,279,168)	(875,996)		صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
214,449	(1,692,365)		(النقص) الزيادة في النقد والأرصدة لدى البنوك
3,444,002	3,658,451		النقد والأرصدة لدى البنوك في بداية السنة
3,658,451	1,966,086	3	النقد والأرصدة لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التخيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

الخاصة بمساهمي الشركة الاحتياطيات					
رأس المال	علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	خسائر متراكمة	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
26,381,499	1,157,687	6,707,958	6,379,860	(6,191,231)	الرصيد في 1 يناير 2011
-	-	-	-	(11,839,281)	خسارة السنة
-	-	-	-	-	خسائر شاملة أخرى للسنة
-	-	-	-	(11,839,281)	إجمالي الخسائر الشاملة للسنة
26,381,499	1,157,687	6,707,958	6,379,860	(18,030,512)	الرصيد في 31 ديسمبر 2011

الخاصة بمساهمي الشركة الاحتياطيات					
رأس المال	علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	خسائر متراكمة	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
26,381,499	1,157,687	6,707,958	6,379,860	1,967,353	الرصيد في 1 يناير 2010
-	-	-	-	(8,912,327)	خسارة السنة
-	-	-	-	-	خسائر شاملة أخرى للسنة
-	-	-	-	(8,912,327)	إجمالي الخسائر الشاملة للسنة
-	-	-	-	753,743	المحول إلى الخسائر المتراكمة
-	-	-	-	-	الحركة الأخرى في حقوق ملكية شركة تابعة
26,381,499	1,157,687	6,707,958	6,379,860	(6,191,231)	الرصيد في 31 ديسمبر 2010

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

الإجمالي دينار كويتي	الحصص غير المسيطرة دينار كويتي	أسهم خزينة دينار كويتي	إجمالي الإحتياطات دينار كويتي	احتياطي أسهم خزينة دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة دينار كويتي
37,551,921	1,809,549	(1,174,880)	10,535,753	2,042,260	(221,303)	660,522
(12,031,330)	(192,049)	-	(11,839,281)	-	-	-
(1,350,521)	(23,452)	-	(1,327,069)	-	26,503	(1,353,572)
(13,381,851)	(215,501)	-	(13,166,350)	-	26,503	(1,353,572)
24,170,070	1,594,048	(1,174,880)	(2,630,597)	2,042,260	(194,800)	(693,050)

الإجمالي دينار كويتي	الحصص غير المسيطرة دينار كويتي	أسهم خزينة دينار كويتي	إجمالي الإحتياطات دينار كويتي	احتياطي خيار شراء أسهم دينار كويتي	احتياطي أسهم خزينة دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة دينار كويتي
46,628,780	1,831,759	(1,174,880)	19,590,402	753,743	2,042,260	(18,556)	600,097
(8,944,872)	(32,545)	-	(8,912,327)	-	-	-	-
(131,689)	10,633	-	(142,322)	-	-	(202,747)	60,425
(9,076,561)	(21,912)	-	(9,054,649)	-	-	(202,747)	60,425
-	-	-	-	(753,743)	-	-	-
(298)	(298)	-	-	-	-	-	-
37,551,921	1,809,549	(1,174,880)	10,535,753	-	2,042,260	(221,303)	660,522

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في 31 ديسمبر 2011

1- معلومات حول الشركة

إن شركة الكويت والشرق الأوسط ش.م.ك للاستثمار ("الشركة") هي شركة مساهمة كويتية تأسست في 1 يناير 1984. وتضطلع الشركة وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ"المجموعة") بأنشطة الاستثمار وإدارة المحافظ المالية والسمسرة لصالحها ولصالح العملاء. إن عنوان المكتب الرئيسي للشركة هو الطابق 15، برج الجاسم، شارع السور، الكويت.

إن أسهم الشركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن الشركة هي شركة تابعة للبنك الأهلي المتحد («الشركة الأم») وهو مدرج في سوق الكويت للأوراق المالية. إن بنك الكويت والشرق الأوسط هو شركة تابعة للبنك الأهلي المتحد ش.م.ب. بنك بحريني («الشركة الأم الكبرى»). وهو مدرج في أسواق الكويت والبحرين للأوراق المالية.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بموجب قرار أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 2012/02/05. إن مساهمي الشركة الأم لهم صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في الجمعية العمومية السنوية.

2.1- أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل حكومة دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 «الأدوات المالية: التحقق والقياس» حول المخصص المجمع حيث يتم بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي بضرورة احتساب الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين في السياسات المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات المالية.

تعد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بإعادة تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل أيضاً العملة الرئيسية للشركة.

2.2- أساس التجميع

تتكون البيانات المالية المجمعة من البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2011. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة، لأغراض التجميع، لنفس السنة المالية باستخدام سياسات محاسبية مماثلة كما تطبقها الشركة.

يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة على أساس كل بند على حدة بالإضافة بنود الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتشابهة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات المادية فيما بين المجموعة بما في ذلك الأرباح والخسائر المادية غير المحققة والنتيجة عن تلك المعاملات.

يتم تجميع الشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتوقف تجميعها من تاريخ تحويل السيطرة إلى خارج المجموعة. وتتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة للاستفادة من أنشطتها.

إن إجمالي الإيرادات الشاملة ضمن شركة تابعة تتعلق بالحصص غير المسيطرة حتى في حالة أن ينتج عن ذلك رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

2.2- أساس التجميع (تتمة)
فيما يلي الشركات التابعة للمجموعة:

أسماء الشركات التابعة	بلد التسجيل	النشاط الرئيسي	حصة الملكية	2010	2011
شركة أون لاين سوفت لأنظمة الحاسبات ش.م.ك.(مقفلة)	الكويت	السمسرة	%100		%100
شركة الأوسط الأولى القابضة ش.م.ك.م.	الكويت	عبر الإنترنت	%100		%100
شركة مصر والشرق الأوسط للوساطة	مصر	شركة قابضة	%100		%100
شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية ش.م.ك.م.*	الكويت	السمسرة	%90		%90
شركات تابعة تحت التصفية (إيضاح 11)					
شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	السمسرة	%100		%100
شركة الشرق الأوسط للوساطة ذ.م.م.	عمان	السمسرة	%100		%100
شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	الأردن	السمسرة	%100		%100

إن كافة الاستثمارات في الشركات التابعة مرهونة كضمان لقاء القرض (إيضاح 12).

2.3- التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام المجموعة بتطبيق تعديلات معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الطرف ذي علاقة (معدل) والذي يسري على المجموعة اعتباراً من 1 يناير 2011. يوضح المعيار المعدل تعريف الطرف ذي علاقة وينص على متطلبات إضافية للإفصاح عن الالتزامات القائمة إلى الأطراف ذات علاقة. يبسط المعيار المعدل تعريف الطرف ذي علاقة كما يقدم التعديل إعفاءً من متطلبات الإفصاح للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. إن تطبيق التعديل لم يكن له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة ولم يؤدي إلى إفصاحات إضافية في البيانات المالية المجمعة.

خلال سنة 2011، بالإضافة إلى المعايير أعلاه، قامت المجموعة بتطبيق عدد من التفسيرات والتعديلات على المعايير والتي لم يكن لها تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة.

2.4- معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

- تم إصدار المعايير الجديدة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها ليست الزامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011:
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية: التصنيف والقياس: يسري على الفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2015.
- المعيار الدولي للتقارير المالية 10: البيانات المالية المجمعة: يسري على الفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2013
- المعيار الدولي للتقارير المالية 11: الترتيبات المشتركة: يسري على الفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2013
- المعيار الدولي للتقارير المالية 12 الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى: يسري على الفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2013
- المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة: يسري على الفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2013

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في المراحل اللاحقة بمعالجة تصنيف قياس المطلوبات المالية ومحاسبة التغطية وعدم التحقق. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. سوف تقوم المجموعة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند الإصدار، عرضها بصورة شاملة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 محل إرشادات التجميع في معيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية المجمعة والمستقلة وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة - 12 التجميع - المنشآت ذات الأغراض الخاصة وذلك من خلال تقديم نموذج واحد لتجميع كافة المنشآت على أساس السيطرة بصرف النظر عن طبيعة الشركة المستثمر فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

2.4- معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 11: الترتيبات المشتركة

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 11 متطلبات جديدة للترتيبات المشتركة. ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 31: حصص في شركات محاصة لقد تم استبعاد خيار تطبيق طريقة التجميع المتناسب عند المحاسبة عن المنشآت التي تخضع للسيطرة المشتركة. إضافة إلى ذلك، يستبعد المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الموجودات التي تخضع للسيطرة المشتركة إلى التفريق بين العمليات المشتركة وشركات المحاصة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 12 الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 12، الذي يسري اعتباراً من 1 يناير 2013، إفصاحات مؤيدة حول كل من الشركات المجموعة والشركات غير المجموعة التي تشارك في الشركة. إن الهدف من المعيار الدولي للتقارير المالية 12 هو طلب المعلومات حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم أساس السيطرة وأية قيود على الموجودات والمطلوبات المجموعة والتعرض للمخاطر الناتجة عن المشاركات مع الشركات المنتظمة غير المجموعة ومشاركة مالكي الحصص غير المسيطرة في أنشطة الشركات المجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 13، الذي يسري اعتباراً من 1 يناير 2013، الإرشادات حول قياس القيمة العادلة في المراجع المحاسبية للمعايير الدولية للتقارير المالية الحالية بمعيار واحد. يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية 13 القيمة العادلة ويقدم إرشادات حول كيفية تحديد القيمة العادلة ويتطلب إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة. ولكن، لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 13 المتطلبات المتعلقة بتحديد البنود التي يجب قياسها أو الإفصاح عنها وفقاً للقيمة العادلة.

تم إصدار هذه المعايير الجديدة في مايو 2011 وسوف تسري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

سوف يتم تطبيق هذه المعايير على البيانات المالية المجمعة عندما تصبح هذه المعايير والتفسيرات سارية أو أن يتم تطبيقها بصورة مبكرة.

2.5- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة:

النقد والأرصدة لدى البنوك

يشتمل النقد والأرصدة لدى البنوك على النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق أصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

الموجودات والمطلوبات المالية

تصنف المجموعة موجوداتها ومطلوباتها المالية كـ «استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «قروض ومدنيين» أو «استثمارات متاحة للبيع» و«مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». تحدد المجموعة التصنيف المناسب لكل أداة عند الحيابة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً - إذا كان الأصل أو الالتزام المالي غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - تكاليف المعاملات المباشرة. ويتم تسجيل تكاليف المعاملات على الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروف على الفور.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة، عند التحقق المبدئي، كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن ذلك كافة أدوات المشتقات المالية بخلاف تلك المصنفة كأدوات تغطية فعالة. تصنف الموجودات المالية كـ «محتفظ بها لأغراض المتاجرة»، إذا تم حيازتها بغرض البيع في المستقبل القريب.

بعد التحقق المبدئي، تقيد الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان المركز المالي المجمع مع إدراج كافة التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

قروض ومدنيون

تمثل القروض والمدنيون موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو محددة لا يتم تسعيرها في سوق نشط. وتدرج هذه الموجودات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصاً أي مخصص لقاء انخفاض القيمة.

تصنف الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل والقروض والسلف وبعض الموجودات الأخرى كـ «قروض ومدنيين».

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

2.5- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

استثمارات متاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع تلك الموجودات المالية غير المشتقة التي يتم تصنيفها كمتاحة للبيع أو تلك التي لا يتم تصنيفها كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو قروض ومدنيين.

بعد التحقق المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة كإيرادات شاملة أخرى ضمن بند منفصل في الإيرادات الشاملة الأخرى، حتى يتم استبعاد تلك الاستثمارات أو عند تحديد انخفاض في قيمتها، حيث يتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل المجموع. إن الاستثمارات التي يتعذر قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها يتم إدراجها بالتكلفة، ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تقاس المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

يتم تصنيف القروض من البنوك والمؤسسات المالية وبعض المطلوبات الأخرى كـ «مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة، بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة. تستخدم أسعار أوامر الشراء في تقييم الموجودات وأسعار أوامر البيع في تقييم المطلوبات. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو محتفظ بها بصفة أمانة أو أغراض استثمارية مماثلة تستند إلى آخر أسعار شراء تم الإعلان عنها. بالنسبة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى التي لا توجد لها أسعار سوقية معلنة، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة وذلك بالرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة مماثلة أو معاملات تجارية بحتة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخضومة أو نماذج التقييم الأخرى المماثلة أو أسعار السماسرة.

بالنسبة للاستثمارات في أدوات الأسهم غير المسعرة، حيث لا يمكن الوصول إلى تقدير معقول للقيمة العادلة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة.

التحقق وعدم التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. إن جميع المشتريات والمبيعات بالطرق المعتادة للموجودات المالية يتم تسجيلها على أساس تاريخ السداد أي تاريخ قيام المجموعة باستلام أو تسليم الأصل. تسجل التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ الشراء وتاريخ السداد في بيان الدخل المجموع أو في حقوق الملكية وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

لا يتم تحقق أصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:

- ينتهي الحق في التدفقات النقدية من الأصل؛
- تحتفظ المجموعة بالحق في التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل التزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ذي علاقة بموجب ترتيب «القبض والدفع»؛ أو تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل وعندما (أ) تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل (ب) أو لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل أو أبرمت ترتيب «قبض ودفع»، ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولم تفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

2.5- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

التقاص

يتم التقاص فقط بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجموع عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسديد الالتزامات في آن واحد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتعرض الأصل المالي للانخفاض في القيمة إذا كانت القيمة الدفترية أكبر من القيمة المقدرة الممكن استردادها. يتم بتاريخ كل تقارير مالية إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل إيجابي على أن أصل مالي محدد أو مجموعة من الموجودات قد انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية فقط إذا ما توفّر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل («حدث خسارة») ويكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة موثوق منها. في حالة الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع، يتم احتساب الهبوط الكبير أو المتواصل في القيمة العادلة للموجودة بما يقل عن تكلفتها في تحديد تعرض الموجودات للانخفاض في القيمة. في حالة وجود أي من هذه الأدلة بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن الخسارة المتراكمة المقدرة بالفرق بين تكاليف الحيازة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسائر انخفاض في القيمة على هذا الأصل المالي والتي سبق تحققها في بيان الدخل المجموع، يتم استبعادها من حقوق الملكية وتتحقق في بيان الدخل المجموع. لا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة على الاستثمارات في أسهم والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع محققة في بيان الدخل المجموع من خلال بيان الدخل المجموع.

تخضع القروض والمدينين لمخصص مخاطر الائتمان لقاء انخفاض قيمة القروض في حالة وجود دليل موضوعي على أن القيمة لن يمكنها تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ الممكن استرداده. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المحتملة، بما في ذلك المبلغ الممكن استرداده من الضمانات والرهونات مخصومة بمعدلات الفائدة التعاقدية، يؤخذ مبلغ الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة إلى بيان الدخل المجموع.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. وقد تم تطبيق المعدلات المطلوبة على كافة التسهيلات الائتمانية، (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات) والتي لم يتم احتساب مخصص محدد.

محاسبة التغطية

تقوم المجموعة بالاستفادة من الأدوات المالية غير المشتقة (القروض من البنوك والمؤسسات المالية) لإدارة التعرض لمخاطر العملات الأجنبية بما فيها التعرض للمخاطر الناتجة عن المعاملات المستقبلية. لإدارة مخاطر معينة، تطبق المجموعة سياسة التغطية للمعاملات التي تنطبق عليها المعايير الخاصة لتغطية القيمة العادلة وتغطية صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية.

لأغراض محاسبة التغطية، يتم تصنيف معاملات التغطية المطبقة من قبل المجموعة إلى فئتين:

- أ- معاملات تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة؛ و
- ب- معاملات التغطية لصافي الاستثمارات في العملات الأجنبية.

تغطية القيمة العادلة

يتحقق التغير في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام أو الالتزام الثابت في بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل التغير في القيمة العادلة لبند التغطية الخاص بمخاطر التغطية كجزء من القيمة الدفترية لبند التغطية. إن الأرباح أو الخسائر من إعادة قياس كل من أداة التغطية وبند التغطية تتحقق في بيان الدخل المجموع.

تغطية صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

يتم المحاسبة عن صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية، بما في ذلك تغطية بند نقدي يتم المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار، بطريقة مماثلة لأدوات تغطية التدفقات النقدية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر على أداة التغطية فيما يتعلق بالجزء الفعال من التغطية مباشرة. في بيان الإيرادات الشامل بينما تتحقق أية أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل المجموع. عند استبعاد العملية الأجنبية، يتم تحويل القيمة المتراكمة لأية أرباح أو خسائر محققة مباشرة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع.

يتم إيقاف العمل بمحاسبة التغطية على أساس مستقبلي عند انتهاء صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها أو توقف أهليتها لمحاسبة التغطية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

2.5- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمار في شركات زميلة

يتم المحاسبة عن استثمارات المجموعة في شركة زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية. إن الشركة الزميلة هي تلك التي تمارس عليها الشركة تأثيراً كبيراً وليست شركة تابعة أو شركة محاصة.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة زائداً التغييرات بعد الحيازة في حصة الشركة في صافي موجودات الشركة الزميلة. تدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. يعكس بيان الدخل الحصة في نتائج عمليات تشغيل الشركة الزميلة. عند حدوث تغيير تم إدراجه في حقوق ملكية الشركة الزميلة مباشرة، تفيد الشركة حصتها في أية تغييرات ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغييرات في حقوق الملكية متى كان ذلك مناسباً. يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين الشركة والشركة الزميلة بمقدار حصة الشركة في الشركة الزميلة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة للشركات الزميلة لنفس الفترة المالية للمجموعة.

موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها بصورة منفصلة عند التسجيل المبدئي بالتكلفة. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة إما أن تكون محددة المدة أو غير محددة المدة. تطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على مدى أعمارها الاقتصادية أي 5 سنوات، ويتم تقديرها وتعديلها بالانخفاض في القيمة في حالة وجود ما يشير إلى انخفاض قيمة الأصل غير الملموس. لا تطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة ولكن يتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة ويتم تعديلها لتحديد نفس القيمة، إن وجد.

المعدات

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة، إن وجدت.

لا يتم استهلاك الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ. يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره كما يلي:

• أثاث ومعدات	4-5 سنوات
• أجهزة كمبيوتر	4 سنوات
• برامج	7-10 سنوات

يتم مراجعة القيمة التخريدية للمعدات والأعمار الإنتاجية في تاريخ كل تقارير مالية ويتم تعديلها إذا لزم الأمر. يتم مراجعة القيمة الدفترية للمعدات لغرض تحديد انخفاض القيمة عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا ظهرت مثل تلك المؤشرات وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبالغها المقدره الممكن استردادها، تخفض الموجودات إلى مبالغها الممكن استردادها والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع والقيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

يتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال بند من بنود المعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. ويتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى عندما تحقق زيادة المنافع الاقتصادية لبند المعدات المتعلقة بها. وتتحقق كافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل المجموع عند تكبدها.

يتم عدم تحقق المعدات عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب المعدات بصفة دائمة من الاستخدام ولا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من استبعاده. إن أي أرباح أو خسائر من استبعاد أو بيع المعدات يتم تسجيله في بيان الدخل المجموع في فترة الاستبعاد أو البيع.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع

تقاس الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أيهما أقل. يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع إذا كان بالإمكان استرداد قيمتها الدفترية من خلال عملية بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. تعتبر هذه الحالة مناسبة فقط عندما يعتبر احتمال البيع كبيراً وتعتبر مجموعة البيع متاحة للبيع فوراً في حالتها الحالية.

لا يتم استهلاك أو إطفاء المعدات والموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

2.5- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تنخفض قيمة الأصل إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من المبلغ الممكن استرداده المقدر. إن المبلغ الممكن استرداده من الأصل هو صافي سعر بيع الأصل والقيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر. يشير صافي سعر البيع إلى المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في معاملة بشروط تجارية بحته. أما القيمة أثناء الاستخدام فهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تنتج من استمرار استخدام الأصل ومن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي. يتم في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد توفر الدليل موضوعي على أن أصل محدد أو مجموعة من الموجودات المماثلة قد تعرضت للانخفاض في القيمة. فإذا ما توفر هذا الدليل، تتحقق خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع.

تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض إذا كانت مرتبطة مباشرة بالمشروع على مدى فترة الإنشاء إلى أن يستكمل ذلك المشروع ويصبح جاهزاً للعرض المعد له وذلك على أساس تكلفة الاقتراض الفعلية والمصروفات الحقيقية المتكبدة على ذلك المشروع. ويتم وقف رسملة تكاليف الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كافة الأنشطة اللازمة لإعداد المشروع للعرض المعد له.

المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلاي) نتيجة لأحداث وقعت في الماضي وتكون تكاليف سداد هذا الالتزام قابلة للتقدير ويمكن قياسها بصورة موثوق منها.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً للقوانين المحلية على أساس مدة الخدمة المتراكمة ورواتب الموظفين أو على أساس عقود التوظيف إذا كانت تلك العقود تمنح مزايا أفضل. ويتم تحديد هذا المخصص غير الممول، بالالتزام الذي قد ينشأ في حال تم الاستغناء عن خدمات جميع الموظفين بتاريخ التقارير المالية. تدرج مكافأة نهاية الخدمة للموظفين ضمن بند «دائون ومطلوبات أخرى».

تحويل العملات الأجنبية

تحدد كل شركة من شركات المجموعة عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشأة باستخدام هذه العملة الرئيسية. تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئياً بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ تقارير مالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. ويتم إدراج كافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل في بيان الدخل المجموع.

تحول الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغير في قيمتها العادلة مباشرة في حقوق الملكية، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي تتحقق مباشرة في حقوق الملكية، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغير في قيمتها العادلة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات (النقدية وغير النقدية) للعمليات الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك العمليات إلى الدينار الكويتي بمتوسط أسعار الصرف للسنة، ويتم إدراج الفروق الناتجة عن التحويل في بند منفصل ضمن حقوق الملكية المجموع (احتياطي تحويل عملات أجنبية) حتى تاريخ بيع العمليات الأجنبية.

أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من الأسهم التي قامت الشركة بإصدارها وتم إعادة حيازتها بواسطة المجموعة ولم يعاد إصدارها أو إلغاؤها. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تحمل تكلفة المتوسط الموزون للأسهم المعاد حيازتها إلى حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو حساب لا يمكن توزيعه. تحمل أية خسائر محققة على نفس الحساب بما يتناسب مع حد رصيد الأثمان على هذا الحساب. تحمل أية خسائر بالزيادة على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني، لا يتم توزيع أي أرباح نقدية على هذه الأسهم، إن إصدار أسهم المنحة يزيد في عدد الأسهم نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

2.5- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

برنامج المدفوعات بالأسهم

تطبق الشركة برنامج المدفوعات بالأسهم. بموجب بنود هذا البرنامج، يتم منح خيارات شراء الأسهم للموظفين المؤهلين. يمكن ممارسة هذه الخيارات في المستقبل. تتحقق القيمة العادلة للخيارات في تاريخ منحها كمصروفات على مدى فترة الاستحقاق مع إدراج نفس التأثير على حقوق الملكية. يتم تحديد القيمة العادلة للخيارات باستخدام نموذج التسعير بلاك شولز.

تحقق الإيرادات

- تتحقق أتعاب الإدارة المتعلقة بإدارة المحافظ والصناديق وخدمات الأمانة والاستشارات المستمرة عند اكتساب هذه الأتعاب.
- تتحقق إيرادات العمولات من أنشطة السمسرة وأتعاب التنفيذ وأتعاب الاكتتاب عند اكتسابها.
- تتحقق إيرادات الفوائد والمصروفات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية مع مراعاة المبلغ الأصلي القائم والمعدل المعمول به.
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلام هذه المدفوعات.

موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات والودائع المتعلقة بها والمحتفظ بها بصفة أمانة كموجودات أو مطلوبات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة.

الالتزامات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في بيان المركز المالي المجموع بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

2.6- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات جوهرية في القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في المستقبل.

تصنيف الأدوات المالية

يتم اتخاذ قرار بشأن تصنيف الأدوات المالية استناداً إلى نية الإدارة عند الحيازة.

خسائر الانخفاض في القيمة على القروض والمدنيين

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة القروض والمدنيين غير المنتظمة على أساس سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة عمل تقديرات بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام التقديرية وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند ظهور دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة عادةً إلى واحدة مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات مادية.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم إدارة الشركة سنوياً باختبار ما إذا كانت الموجودات غير المالية قد انخفضت قيمتها. يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل استناداً إلى طريقة القيمة أثناء الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع. تستخدم طريقة القيمة أثناء الاستخدام توقعات التدفقات النقدية المقدرة للأعمار الإنتاجية المقدرة للأصل مخصومة باستخدام معدل خصم يعكس مبالغ السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للمبلغ الذي لم يتم تعديل تقديرات تدفقات نقدية أخرى بشأنها. إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للقيمة أثناء الاستخدام يتطلب تقديرات هامة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

3- النقد والأرصدة لدى البنوك

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,912,440	835,688	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,746,011	1,130,398	ودائع قصيرة الأجل
3,658,451	1,966,086	النقد والأرصدة لدى البنوك

بعض الأرصدة المدرجة ضمن النقد والأرصدة لدى البنوك مودعة لدى أطراف ذات علاقة (إيضاح 21).

إن الودائع قصيرة الأجل بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية تحمل فوائد بمعدلات تجارية تتراوح بين 2% إلى 6% (2010: 1.15% إلى 5%) سنوياً.

4- ودائع لأجل

إن الودائع لأجل لدى بنوك تجارية إقليمية لفترة سنتين وتحمل فائدة بمعدل يتراوح بين 2% إلى 4.25% سنوياً (2010: 2% إلى 4.25%) وتستحق الدفع بصورة ربع سنوية.

5- الاستثمارات

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
399	-	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
34,594	21,889	موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:
34,993	21,889	أسهم مسعرة
		صناديق أسهم

استثمارات متاحة للبيع

2010	2011	
8,466	3,069	أسهم مسعرة
4,461,122	4,566,732	أسهم غير مسعرة
14,447,538	12,172,037	صناديق مدارة
18,917,126	16,741,838	
18,952,119	16,763,727	إجمالي الاستثمارات

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع أسهم غير مسعرة مدرجة بالتكلفة بمبلغ 270,182 دينار كويتي (2010: 270,182 دينار كويتي) حيث إن القيمة العادلة لا يمكن قياسها بصورة موثوق منها.

خلال السنة، قامت المجموعة ببيع بعض الاستثمارات المتاحة للبيع لقاء إجمالي مقابل يبلغ 602,903 دينار كويتي (2010: 3,144,598 دينار كويتي) محققة أرباح بمبلغ 7,031 دينار كويتي (2010: 101,207 دينار كويتي) عند الاستبعاد.

خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2008 قامت المجموعة بتطبيق تعديلات معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس الذي تم إصداره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي في 13 أكتوبر 2008 كما قامت المجموعة بإعادة تصنيف بعض الاستثمارات في صناديق بالقيمة العادلة بمبلغ 24,003,053 دينار كويتي من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إلى استثمارات متاحة للبيع. قامت المجموعة بتسجيل خسارة غير محققة بمبلغ 1,388,661 دينار كويتي (2010: أرباح غير محققة بمبلغ 819,314 دينار كويتي) خاصة بالاستثمارات المعاد تصنيفها في التقييم العادل تحت بند حقوق الملكية. لو لم تقم المجموعة بتطبيق تعديلات معيار المحاسبة الدولي 39 لثم إدراج هذه الخسائر غير المحققة في بيان الدخل المجموع.

إن بعض الاستثمارات المتاحة للبيع بمبلغ 11.97 مليون دينار كويتي (2010: 14.2 مليون دينار كويتي) مرهونة كضمان مقابل القرض (إيضاح 12).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

6- قروض وسلف

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
9,047,338	8,471,697	قروض لعملاء
512,003	469,136	قروض لموظفين
9,559,341	8,940,833	
(98,037)	(16,852)	ناقصاً: المخصص العام
(70,100)	(70,100)	ناقصاً: انخفاض القيمة
9,391,204	8,853,881	

فيما يلي الحركة في المخصص العام المتعلق بالقروض والسلف:

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
148,810	98,037	في 1 يناير
30	67	المحمل للسنة
(50,803)	(81,252)	إفراج عن مخصص عام بالزيادة
98,037	16,852	في 31 ديسمبر

إن كافة القروض والسلف والضمانات ذات الصلة مرهونة كضمان مقابل القرض (إيضاح 12).

تتضمن القروض والسلف قرض بمبلغ 7,500,000 دينار كويتي مكفول بضمان عقار. تم تحويل ملكية هذا العقار باسم الشركة لضمان سداد القرض وبالتالي يعتبر كضمان مقابل القرض. كما إن القرض، وهو متأخر في السداد، مغطى بشكل كافي بهذا الضمان. وهذا المدين خاضع لقانون الاستقرار المالي وتقوم الإدارة بالعديد من الإجراءات لاسترداد هذا القرض بما في ذلك تصفية العقار.

7- الاستثمار في شركة زميلة

لدى الشركة حصة ملكية بنسبة 30% (2010: 30%) في شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي - شركة غير مدرجة تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية وتضطلع بأنشطة الخدمات المالية.

فيما يلي الحصة في الموجودات والمطلوبات والإيرادات ونتائج الشركة الزميلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,051,364	4,313,496	الحصة في موجودات ومطلوبات الشركة الزميلة:
7,305,421	4,180,632	موجودات متداولة
(64,328)	(120,042)	موجودات غير متداولة
(19,182)	(20,802)	مطلوبات متداولة
8,273,275	8,353,284	مطلوبات غير متداولة
		صافي الموجودات
815,895	1,523,539	الحصة في إيرادات ونتائج الشركة الزميلة
208,963	373,672	إيرادات التشغيل
		ربح السنة

إن الاستثمار في الشركة الزميلة مرهون كضمان مقابل القرض (إيضاح 12).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

8- موجودات أخرى

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
322,287	319,331	مستحق من عمليات تجارية غير مسددة
354,164	462,300	أتعاب إدارة مستحقة
3,977,707	3,977,707	مدينو بيع استثمارات
2,236,592	-	دفعات مقدماً لحيازة عقارات (إيضاح 11)
236,823	104,609	مصرفات مدفوعة مقدماً
1,787,145	806,320	أخرى
8,914,718	5,670,267	
(6,113,135)	(3,985,524)	ناقصاً: مخصص الذمم المدينة والسلف المشكوك في تحصيلها
2,801,583	1,684,743	

9- موجودات غير ملموسة

الإجمالي	رخصة وساطة	قفليات	التكلفة
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
12,801,532	12,691,532	110,000	في 1 يناير 2011
(191,532)	(191,532)	-	العمليات الموقوفة (إيضاح 11)
12,610,000	12,500,000	110,000	كما في 31 ديسمبر 2011
66,000	-	66,000	الإطفاء
44,000	-	44,000	في 1 يناير 2011
110,000	-	110,000	الإطفاء المحمل للسنة
			في 31 ديسمبر 2011
12,500,000	12,500,000	-	صافي القيمة الدفترية
12,735,532	12,691,532	44,000	في 31 ديسمبر 2011
			في 31 ديسمبر 2010

تمثل تراخيص الوساطة تلك التي تم اقتناؤها من سوق الكويت للأوراق المالية لقاء مبلغ 12,500,000 دينار كويتي (2010: سوق الكويت للأوراق المالية لقاء مبلغ 12,500,000 دينار كويتي) وسوق الأوراق المالية الأردني لقاء مبلغ 77,766 دينار كويتي (200,000 دينار أردني). وسوق مسقط للأوراق المالية لقاء مبلغ 113,766 دينار كويتي (150,000 ريال عماني). إن هذا الترخيص ليس لها عمر محدد.

اختبار تحديد انخفاض القيمة

تحدد المجموعة إذا كانت تراخيص الوساطة قد تعرضت للانخفاض في قيمتها على الأقل على أساس سنوي. يتطلب هذا تقدير المبلغ الممكن استرداده لوحدات إنتاج النقد التي يتم توزيع هذه البنود عليها. يتم تحديد المبلغ الممكن استرداده استناداً إلى حسابات القيمة أثناء الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. تستخدم هذه الحسابات توقعات التدفقات النقدية لما قبل الضرائب على مدى فترة قدرها خمس سنوات استناداً إلى نموذج تاريخي لحجم التجارة ومعدل النمو النهائي ذا الصلة. إن النمو النهائي بعد فترة الخمس سنوات تم استكماله باستخدام معدل نمو لا يتعدى متوسط معدل النمو طويل الأجل في الكويت. إن معدل الخصم المستخدم هو معدل ما قبل الضريبة ويعكس مخاطر معينة تتعلق بوحدة إنتاج النقد ذات الصلة.

قامت المجموعة بإجراء تحليل حساسية من خلال تغيير عوامل الإدخال هذه من خلال هامش محتمل مناسب وتقييم إذا كان التغيير في عوامل الإدخال قد نتج عنه انخفاض في قيمة الموجودات غير الملموسة. استناداً إلى التحليل أعلاه، لا توجد مؤشرات على انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

10- المعدات

التكلفة	أثاث ومعدات دينار كويتي	أجهزة كمبيوتر دينار كويتي	برامج دينار كويتي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
في 1 يناير 2011	2,245,116	1,646,791	5,501,457	2,659,534	12,052,898
إضافات	26,300	3,364	15,750	233,591	279,005
التحويل من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	410,242	2,478,171	(2,888,413)	-
استبعاذات	(18,849)	(18,280)	(55,540)	-	(92,669)
انخفاض القيمة	(319,161)	-	(5,864,044)	-	(6,183,205)
التحويل إلى العمليات الموقوفة (إيضاح 11)	(159,519)	(177,360)	(67,234)	-	(404,113)
تعديل تحويل عملات أجنبية	(1,713)	(1,926)	(551)	(4,712)	(8,902)
في 31 ديسمبر 2011	1,772,174	1,862,831	2,008,009	-	5,643,014
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2011	1,512,467	1,005,210	870,871	-	3,388,548
الاستهلاك	380,662	203,991	420,146	-	1,004,799
الاستبعاذات	(16,962)	(18,099)	-	-	(35,061)
انخفاض القيمة	(239,423)	-	(176,193)	-	(415,616)
التحويل إلى العمليات الموقوفة (إيضاح 11)	(109,101)	(84,352)	(56,424)	-	(249,877)
تعديل تحويل عملات أجنبية	(1,854)	(1,446)	(324)	-	(3,624)
في 31 ديسمبر 2011	1,525,789	1,105,304	1,058,076	-	3,689,169
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2011	246,385	757,527	949,933	-	1,953,845
التكلفة					
في 1 يناير 2010	2,389,630	1,138,545	724,471	6,995,733	11,248,379
إضافات	11,812	30,574	22,185	1,172,807	1,237,378
التحويل من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	480,475	4,755,865	(5,236,340)	-
استبعاذات	(153,286)	(390)	-	(272,666)	(426,342)
تعديل تحويل عملات أجنبية	(3,040)	(2,413)	(1,064)	-	(6,517)
في 31 ديسمبر 2010	2,245,116	1,646,791	5,501,457	2,659,534	12,052,898
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2010	1,179,134	830,945	566,540	-	2,576,619
الاستهلاك	405,855	160,829	286,274	-	852,958
الاستهلاك - العمليات الموقوفة	23,497	15,330	19,052	-	57,879
استبعاذات	(94,374)	(186)	-	-	(94,560)
تعديل تحويل عملات أجنبية	(1,645)	(1,708)	(995)	-	(4,348)
في 31 ديسمبر 2010	1,512,467	1,005,210	870,871	-	3,388,548
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2010	732,649	641,581	4,630,586	2,659,534	8,664,350

تم رسمة الفائدة على قرض لأجل بمبلغ 52,984 دينار كويتي (2010: 141,266 دينار كويتي) كجزء من الأعمار الرأسمالية قيد التنفيذ.

خلال السنة، قامت المجموعة بانخفاض قيمة برامج تشغيل بمبلغ 5,687,851 دينار كويتي نتيجة عن التوقف في بعض أنظمة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات (إيضاح 18).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

11- العمليات الموقوفة

وفقاً لقرار مجلس الإدارة الذي صدر بتاريخ 31 يوليو 2011، قررت المجموعة وقف عمليات شركاتها التابعة وهي شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية ذ.م.م. (الإمارات العربية المتحدة) وشركة الشرق الأوسط للوساطة المالية ذ.م.م. عمان وشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمارات المالية، الأردن، وتصفية تلك الموجودات وتحقق التحديات الحالية وبيئة التشغيل غير المؤكدة. وبالتالي، فقد تم تصنيف الشركات التابعة كموجودات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع، فيما يلي نتائج العمليات الموقوفة.

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
299,673	121,209	الإيرادات
(1,826,839)	(831,275)	المصروفات
-	(835,915)	خسارة انخفاض القيمة
(1,527,166)	(1,545,981)	خسارة السنة من العمليات الموقوفة
		الخاصة بـ:
(1,515,997)	(1,515,819)	مساهمي الشركة
(11,169)	(30,162)	الحصص غير المسيطرة
(1,527,166)	(1,545,981)	

ربحية السهم

خسارة السهم الأساسية والمخففة من العمليات الموقوفة (فلس)

(5.8) (5.8)

تمثل خسارة الانخفاض في القيمة بصفة رئيسية الخسارة المتكبدة من ترخيص الوساطة (إيضاح 9) كما تتضمن الموجودات الأخرى بعض الأرصدة المدينة الأخرى في تلك الشركات التابعة.

كما في 31 ديسمبر 2011، تشمل الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع بمبلغ 993,786 دينار كويتي بصفة أساسية عقار استثماري بمبلغ 787,357 دينار كويتي والذي تم إعادة تصنيفه من موجودات أخرى (إيضاح 8).

فيما يلي صافي التدفقات النقدية التي تكبدها مجموعة الاستبعاد:

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(719,204)	(413,017)	تشغيل
81,643	6,237	استثمار
(637,561)	(406,780)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة

12- قروض من بنوك ومؤسسات مالية

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
24,180,359	24,089,623	قروض بنكية مضمونة

تمثل القروض البنكية المكفولة بضمان قروض من الشركة الأم مكفولة بضمان عن طريق رهن موجودات الشركة التي تتكون من استثمار في شركات تابعة (إيضاح 2.2) وبعض الاستثمارات المتاحة للبيع (إيضاح 5)، والقروض والسلف (إيضاح 6)، والاستثمار في شركة زميلة (إيضاح 7)، لدى الشركة الأم والشركة الأم الكبرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

12- قروض من بنوك ومؤسسات مالية (تتمة)

التحوط الخاص بصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تتضمن القروض من البنوك والمؤسسات المالية قروض بمبلغ 4,329,623 دينار كويتي (2010: 4,420,359 دينار كويتي) مدرجة بعملة أجنبية بمبلغ 15,551,247 دولار أمريكي (2010: 15,711,246 دولار أمريكي) تم تصنيفها كأرصدة تحوط لصافي استثمارات في بعض العمليات الأجنبية.

تم استخدام القروض للتحوط مقابل تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية على هذه الاستثمارات. يتم تحويل الأرباح أو الخسائر من إعادة ترجمة القروض من البنوك والمؤسسات المالية إلى بيان الإيرادات الشامل المرحلي المكثف المجمع وذلك لتسوية أية أرباح أو خسائر ناتجة من ترجمة صافي الاستثمارات في بعض العمليات الأجنبية. تم تسجيل أرباح تحويل العملات الأجنبية الناتجة من ترجمة أدوات التحوط (القروض) بمبلغ 48,943 دينار كويتي (2010: ربح بمبلغ 82,879 دينار كويتي) مباشرة إلى إيرادات شاملة أخرى. لم يتم تسجيل أية حالة عدم فعالية للتغطية في 31 ديسمبر 2011.

13- دائنون ومطلوبات أخرى

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,620,509	1,600,672	دائنو موظفين
540,479	686,328	دائنو فوائد قروض
130,816	78,592	دائنو سمسرة
871,279	2,908,428	آخرون
3,163,083	5,274,020	

14- رأس المال

فيما يلي رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع للمجموعة:

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
26,381,499	26,545,499	المصرح به: 265,454,991 سهماً بقيمة 100 فلس للسهم
26,381,499	26,381,499	المصدر والمدفوع بالكامل: 263,814,991 سهماً بقيمة 100 فلس للسهم

يتضمن رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل 15,837,638 سهماً (2010: 15,837,638 سهماً) ضمن حساب برنامج خيارات شراء أسهم للموظفين.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة في 23 مايو 2011 إصدار عدد أسهم 1,640,000 بموجب برنامج جديد لخيار شراء أسهم الموظفين (إيضاح 20).

15- الاحتياطات

علاوة إصدار أسهم واحتياطي أسهم الخزانة

تمثل علاوة إصدار الأسهم العلوات التي تم تحصيلها عند إصدار أسهم جديدة للموظفين بموجب برنامج خيارات شراء أسهم للموظفين. إن أرصدة أسهم المنحة واحتياطي أسهم الخزانة ليست متاحة للتوزيع.

احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة، يجب تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والذكاة وحصصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية إلى حساب الاحتياطي القانوني. يجوز للشركة أن تقرر وقف هذا التحويل السنوي عندما يعادل رصيد الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع. لم يكن هناك أي تحويلات إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة بسبب الخسائر التي تم تكبدها.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع الأرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

15- الاحتياطات (تتمة)

احتياطي عام

وفقاً لقانون الشركات التجارية، يجب تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والذكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضرورية دعم العمالة الوطنية إلى الاحتياطي العام. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من الجمعية العمومية لمساهمي الشركة بناءً على توصية من أعضاء مجلس الإدارة. إن الاحتياطي العام متاح للتوزيع. لم يكن هناك أي تحويلات إلى الاحتياطي خلال السنة بسبب الخسائر التي تم تكبدها.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 نوفمبر 2008 تم تسجيل أدنى مخصص عام بالزيادة عن 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 103,353 دينار كويتي في بيان الدخل المجموع وتم تحويله إلى الاحتياطي العام بتاريخ 31 ديسمبر 2008 وهو غير متاح للتوزيع.

16- أسهم الخزانة

2010	2011	
2,623,500	2,623,500	عدد الأسهم
%1	%1	نسبة الأسهم المصدرة
1,174,880	1,174,880	القيمة الدفترية (دينار كويتي)
204,633	131,175	القيمة السوقية (دينار كويتي)

17- إيرادات فوائد

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
10,823	11,673	ودائع لأجل وأرصدة لدى البنوك
181,931	91,995	قروض وسلف
192,754	103,668	

18- مخصصات وخسائر انخفاض القيمة

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,429,032	907,738	خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
(50,773)	(81,185)	عكس انخفاض قيمة قروض وسلف، بالصافي (إيضاح 6)
-	5,767,589	خسارة انخفاض قيمة معدات (إيضاح 10)
2,193,904	-	انخفاض قيمة موجودات أخرى
-	1,066,594	مخصصات أخرى
4,572,163	7,660,736	

19- خسارة السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب خسارة السهم الأساسية والمخففة للسنة المعروضة في بيان الدخل المجموع كما يلي:

2010	2011	
(8,912,327)	(11,839,281)	خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة (دينار كويتي)
261,191,491	261,191,491	المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة
(34.1)	(45.3)	خسارة السهم الأساسية والمخففة (فلس)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

19- خسارة السهم الأساسية والمخففة (تتمة)

تم احتساب المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بعد تعديلها بأسهم الخزينة.

2010	2011	
263,814,991	263,814,991	المتوسط الموزون لعدد الأسهم المصدرة والمدفوعة
(2,623,500)	(2,623,500)	ناقصاً: المتوسط الموزون لعدد أسهم الخزينة
261,191,491	261,191,491	المتوسط الموزون لعدد الأسهم لأغراض ربحية السهم الأساسية والمخففة
خسارة السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة:		
(7,396,330)	(10,323,462)	خسارة السنة من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي الشركة (دينار كويتي)
261,191,491	261,191,491	المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة
(28.3)	(39.5)	خسارة السهم الأساسية والمخففة (فلس) من العمليات المستمرة

20- برنامج خيار شراء أسهم للموظفين

برنامج 2006:

وافقت الجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 20 مارس 2006 على البرنامج لخيار شراء الموظفين للأسهم (برنامج 2006) والذي ينتهي في يونيو 2011 لإجمالي الخيارات القائمة لعدد 1,901,310 سهم والتي تم تحويلها للاستخدام في برامج خيارات الأسهم المستقبلية.

متوسط سعر السهم المرجح	سعر الممارسة المرجح	الخيارات القائمة (عدد)	
		6,443,577	خيارات مصدرة لبرنامج 2006
		1,182,880	أسهم منحة على برنامج 2006
0.510	0.217	(5,725,147)	خيارات تم ممارستها لبرنامج 2006
		1,901,310	الخيارات القائمة المحولة لبرامج خيارات الأسهم المستقبلية

برنامج 2011:

وفقاً للموافقة الممنوحة من خلال الجمعية العمومية السنوية للمساهمين والمنعقدة في 23 مايو 2011، فقد تم تفويض أعضاء مجلس إدارة الشركة بمنح عدد حتى 1,640,000 سهم خيارات أسهم للموظفين (برنامج 2011).

يتم منح الخيارات كما يلي:
معايير المنح

برنامج خيار المنح	الأداء	معايير الخدمات	معايير المنح
منح بنسبة 40% بتاريخ 31 ديسمبر 2011 منح بنسبة 40% بتاريخ 31 ديسمبر 2012 منح بنسبة 20% بتاريخ 31 ديسمبر 2013	الحد الأدنى من الأداء يتراوح بين 3 خلال فترة المنح	يحصل الموظفون على الخيارات بعد 5 سنوات من الخدمة	الشريحة الأولى
منح بنسبة 40% بتاريخ 31 ديسمبر 2012 منح بنسبة 40% بتاريخ 31 ديسمبر 2013 منح بنسبة 20% بتاريخ 31 ديسمبر 2014	الحد الأدنى من الأداء يتراوح بين 3 خلال فترة المنح	كافة الموظفين الآخرون	الشريحة الثانية

تم تحديد سعر الخيار بمبلغ 100 فلس لكل سهم كما يمكن للموظفين ممارسة الخيارات حتى 30 أبريل 2015

كما في 31 ديسمبر 2011، كانت الخيارات غير نقدية ولم يتم ممارسة الخيارات كما في ذلك التاريخ.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

21- معاملات الأطراف ذات الصلة

يمثل الأطراف ذات صلة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة وشركات يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً. تتم الموافقة على شروط كافة معاملات الأطراف ذات صلة من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات الصلة المتضمنة في البيانات المالية المجمعة:

أرصدة أطراف ذات صلة

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,324,190	727,873	نقد مودع لدى الشركة الأم (إيضاح 3)
86,656	43,979	مستحق من الشركة الأم
187,931	175,003	مستحق من أطراف أخرى ذات علاقة
372,000	342,245	قروض وسلف إلى موظفي الإدارة العليا
24,180,359	24,089,623	قروض تم الحصول عليها من الشركة الأم (إيضاح 12)
1,785,376	1,767,211	ضمانات مأخوذة من الشركة الأم
33,135,617	29,267,678	استثمارات وصناديق مدارة بصفة الأمانة

معاملات مع أطراف ذات صلة

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
46,367	37,125	أتعاب إدارة مكتسبة
32,110	24,693	إيرادات فوائد
(1,023,194)	(921,945)	مصروفات فوائد من قروض تم الحصول عليها من الشركة الأم

تمت رسملة الفوائد على القرض لأجل بمبلغ 52,984 دينار كويتي (2010: 141,266 دينار كويتي) كجزء من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

مكافأة الإدارة العليا

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
615,384	526,370	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل

22- التزامات ومطلوبات محتملة

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
692,042	-	التزامات
505,073	213,966	التزامات رأسمالية مقابل شراء معدات
1,197,115	213,966	مساهمات رأسمال غير مستدعى تتعلق باستثمارات متاحة للبيع
		مطلوبات محتملة
1,999,371	1,978,184	ضمانات

إن الضمانات المصدرة من قبل المجموعة والمبينة أعلاه لا تتضمن ضمان بمبلغ 42.46 مليون دينار كويتي (2010: 42.91 مليون دينار كويتي) حيث إن هذا الضمان مدعوم بضمان مقابل غير قابل للإلغاء وبمبلغ معادل تم إصداره لصالح المجموعة من قبل جهة حكومية بدولة الكويت.

23- موجودات بصفة الأمانة

تتضمن موجودات الأمانة استثمارات وصناديق مدارة من قبل الشركة نيابة عن العملاء. إن هذه الموجودات ليست موجودات للشركة، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة. كما في تاريخ التقارير المالية بلغ إجمالي الموجودات المدارة بصفة أمانة من قبل الشركة بمبلغ 618 مليون دينار كويتي بما يعادل 2,219 مليون دولار أمريكي (2010: 732 مليون دينار كويتي بما يعادل 2,600 مليون دولار أمريكي). إن أتعاب الإدارة بمبلغ 2,165,719 دينار كويتي (2010: 2,267,336 دينار كويتي) تحققت من قبل الشركة لقاء إدارة موجودات بصفة الأمانة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

24- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه قائمة الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات عندما يتوقع استردادها أو تسويتها. تستند قائمة الاستحقاق للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمار في شركات زميلة على تقدير الإدارة لتصفية تلك الموجودات المالية.

إن استحقاقات الموجودات والمطلوبات في 31 ديسمبر كما يلي:

المجموع		أكثر من سنة		من 3 أشهر إلى 12 شهر		من شهر إلى 3 أشهر		حتى شهر		
2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
										الموجودات
										النقد والأرصدة
3,658,451	1,966,086	-	-	-	-	505,831	-	3,152,620	1,966,086	لدى البنوك
418,849	464,361	418,849	-	-	464,361	-	-	-	-	ودائع لأجل
18,952,119	16,763,727	8,429,431	7,985,829	1,926,144	1,496,305	34,993	21,889	8,561,551	7,259,704	استثمارات
9,391,204	8,853,881	90,090	-	9,137,764	8,804,381	99,000	49,500	64,350	-	قروض وسلف
										استثمار في
8,273,275	8,353,284	8,273,275	8,353,284	-	-	-	-	-	-	شركة زميلة
2,801,583	1,684,743	1,196,153	-	1,188,371	857,656	132,182	263,298	284,877	563,789	موجودات أخرى
										موجودات غير
12,735,532	12,500,000	12,735,532	12,500,000	-	-	-	-	-	-	ملموسة
8,664,350	1,953,845	8,664,350	1,941,170	-	12,675	-	-	-	-	معدات
										موجودات
										غير متداولة
										محتفظ بها
	993,786	-	-	-	-	-	993,786	-	-	لغرض البيع
64,895,363	53,533,713	39,807,680	30,780,283	12,252,279	11,635,378	772,006	1,328,473	12,063,398	9,789,579	
										المطلوبات
										قروض
										من بنوك
										ومؤسسات
24,180,359	24,089,623	-	24,089,623	12,920,359	-	-	-	11,260,000	-	مالية
										أرصدة دائنة
										ومطلوبات
3,163,083	5,274,020	1,252,815	3,694,828	1,052,560	980,479	346,540	509,217	511,168	89,496	أخرى
27,343,442	29,363,643	1,252,815	27,784,451	13,972,919	980,479	346,540	509,217	11,771,168	89,496	
										صافي فجوة
37,551,921	24,170,070	38,554,865	2,995,832	(1,720,640)	10,654,899	425,466	819,256	292,230	9,700,083	السيولة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

25- معلومات القطاعات

- تنظم المجموعة في القطاعات التي تعمل في أنشطة أعمال تنتج إيرادات وتتكبد مصروفات. يتم مراجعة هذه القطاعات من قبل رئيس صانعي القرارات التشغيلية لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ولأغراض تقارير القطاعات، قامت الإدارة بتجميع وحدات الأعمال في قطاعات التشغيل التالية:
- إدارة الموجودات: توفير خدمات إدارة الصناديق والمحافظ لصالح الغير بصفة الأمانة.
 - السمسة والتداول عبر شبكة الإنترنت: يعمل في خدمات التداول من خلال الإنترنت في أسواق الأسهم بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.
 - عمليات الائتمان: تقديم القروض الهامشية إلى العملاء الذين يقومون بالتداول في سوق الكويت للأوراق المالية وتقديم القروض التجارية للعملاء.
 - الاستثمارات والخزينة: أنشطة الاكتتاب في السوق النقدي وأنشطة العقارات وتداول الأسهم والصناديق لصالح الشركة في دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الدولية.

تتضمن إيرادات ومصروفات القطاعات الإيرادات والمصروفات التشغيلية المتعلقة بكل قطاع بصورة مباشرة. تتكون موجودات ومطلوبات القطاع من الموجودات والمطلوبات التشغيلية المتعلقة بالقطاع بصورة مباشرة.

تتضمن المصروفات الرأسمالية من إضافات إلى المعدات.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2011	إدارة الموجودات دينار كويتي	الوساطة والتداول عبر الإنترنت دينار كويتي	عمليات الائتمان دينار كويتي	الاستثمارات والخزينة دينار كويتي	غير موزعة دينار كويتي	المجموع دينار كويتي	
إيرادات القطاعات	2,165,719	1,210,682	91,995	870,035	-	4,338,431	
مصروفات القطاعات	(1,817,662)	(1,722,754)	(21,690)	(3,097,036)	(503,902)	(7,163,044)	
مخصصات وخسائر الانخفاض في القيمة	-	-	81,185	(1,974,332)	(5,767,589)	(7,660,736)	
نتائج القطاعات - عمليات مستمرة	348,057	(512,072)	151,490	(4,201,333)	(6,271,491)	(10,485,349)	
موجودات القطاع	579,188	12,702,427	9,094,165	29,570,250	1,587,683	53,533,713	
مطلوبات القطاع	(321,607)	(232,582)	(7,500,000)	(19,099,165)	(2,210,289)	(29,363,643)	
	257,581	12,469,845	1,594,165	10,471,085	(622,606)	24,170,070	
2010	إدارة الموجودات دينار كويتي	الوساطة والتداول عبر الإنترنت دينار كويتي	عمليات الائتمان دينار كويتي	الاستثمارات والخزينة دينار كويتي	غير موزعة دينار كويتي	المجموع دينار كويتي	
إيرادات القطاعات	2,267,336	1,689,378	181,931	150,464	-	4,289,109	
مصروفات القطاعات	(1,885,610)	(730,261)	42,712	(4,251,536)	(309,957)	(7,134,652)	
مخصصات وخسائر الانخفاض في القيمة	-	-	50,773	(4,622,936)	-	(4,572,163)	
نتائج القطاعات - عمليات مستمرة	381,726	959,117	275,416	(8,724,008)	(309,957)	7,417,706	
موجودات القطاع	321,842	13,285,889	9,391,204	34,310,511	7,585,917	64,895,363	
مطلوبات القطاع	(281,853)	(151,252)	(7,500,000)	(11,824,420)	(7,585,917)	(27,343,442)	
	39,989	13,134,637	1,891,204	22,486,091	-	37,551,921	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

26- القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها تمثل المبلغ الذي يتم به مبادلة أداة في معاملة مالية بين أطراف على دراية وراغبة في إتمام عملية بشروط تجارية بحتة. ومن المفهوم ضمناً في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال المجموعة وعدم وجود نية أو حاجة للتصفية أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو أن تتولى معاملات بشروط مجحفة.

إن القيمة العادلة المقدره للموجودات والمطلوبات المالية والأدوات المالية، باستثناء بعد أدوات الأسهم غير المسعرة والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع (إيضاح 5)، تعادل تقريباً صافي قيمتها الدفترية بتاريخ التقارير المالية.

قياس الموجودات المالية وفقاً للتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية ذات الطبيعة النقدية أو ذات استحقاق تعاقدي قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) فيفترض أن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادلة تقريباً. يسري هذا الافتراض أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار من دون استحقاق محدد والأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2011، كانت المجموعة تحتفظ بالأدوات المالية الآتية التي تم قياسها بالقيمة العادلة:

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع من خلال أسلوب التقييم:

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) في السوق النشط؛
المستوى 2: أساليب أخرى يكون لجميع مدخلاتها تأثير كبير على القيمة العادلة المسجلة، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
المستوى 3: الأساليب الأخرى التي تستخدم مدخلات لها تأثير كبير على القيمة العادلة المسجلة لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

2011			
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
صناديق أسهم			
استثمارات متاحة للبيع			
أوراق مالية			
صناديق مدارة			
المجموع	المستوى 2	المستوى 1	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
21,889	-	21,889	
4,299,619	4,296,550	3,069	
12,172,037	4,915,402	7,256,635	
16,471,656	9,211,952	7,259,704	
2010			
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
أوراق مالية			
صناديق أسهم			
المجموع	المستوى 2	المستوى 1	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
399	-	399	
34,594	-	34,594	
34,993	-	34,993	
استثمارات متاحة للبيع			
أوراق مالية			
صناديق مدارة			
4,194,219	4,185,753	8,466	
14,452,725	5,899,641	8,553,084	
18,646,944	10,085,394	8,561,550	

ليس هناك أدوات مالية مصنفة تحت المستوى 3 ولم يكن هناك إعادة تصنيف من المستوى 3.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

27- إدارة المخاطر

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها العادي أنواع مختلفة من الأدوات المالية. ونتيجة لذلك تتعرض المجموعة للعديد من المخاطر المالية وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر المدفوعات مقدماً. ويركز فريق عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة على طبيعة عدم إمكانية توقع التقلبات في الأسواق المالية ويسعى نحو الحد من التأثيرات العكسية المحتملة على الأداء المالي.

تتم عملية إدارة المخاطر من قبل أفراد الإدارة العليا بموجب سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن الإدارة العليا مسؤولة عن المراجعة المستقلة لعملية إدارة المخاطر والرقابة على بيئة العمل.

إن استخدام الأدوات المالية يتسبب في ظهور مخاطر كامنة مرتبطة بها. وتدرك المجموعة بأن العلاقة بين العوائد والمخاطر المتعلقة باستخدام الأدوات المالية وإدارة أشكال المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الاستراتيجية لدى المجموعة.

تهدف استراتيجية المجموعة نحو الحفاظ على ثقافة إدارة مخاطر قوية وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع من خلال وعبر كل نشاط من الأنشطة الهامة للمجموعة كتكتيفه المخاطر. وقد تم تصميم سياسات إدارة المخاطر لدى المجموعة للتعرف على تلك المخاطر وتحليلها من أجل وضع الضوابط الملائمة ومراقبة المخاطر من خلال نظام معلومات موثوق وحديث. وتقوم المجموعة بصورة دورية بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر للتأكد أنها ليست عرضة لمخاطر التقلبات الحادة للموجودات أو الأرباح.

27.1- مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود الأدوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل والقروض والسلف والأرصدة المدينة القائمة الأخرى. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية كما في تاريخ التقارير المالية.

تطبق المجموعة سياسات وإجراءات للحد من حجم مخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي طرف مقابل. تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وتقييد المعاملات مع أطراف مقابلة مستقلة والتقييم المستمر للملاءة الائتمانية لدى الأطراف المقابلة.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يبين الجدول التالي إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان على إجمالي الموجودات المالية قبل احتساب تأثير تخفيف مخاطر الائتمان.

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,647,590	1,958,086	أرصدة لدى البنوك
418,849	464,361	ودائع لأجل
9,391,204	8,853,881	قروض وسلف
1,486,036	1,580,134	موجودات أخرى
14,943,679	12,856,462	إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو أي طرف مقابل بمبلغ 7,500,000 دينار كويتي (2010): 7,500,000 دينار كويتي قبل احتساب الضمانات أو التحسينات الائتمانية الأخرى بمبلغ لا شيء (2010): لا شيء) بالصافي بعد هذه الحماية.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن القروض والسلف مضمونة مقابل عقارات واستثمارات في أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة وأرصدة محتفظ بها كمحافظ بصفة الأمانة نيابة عن العملاء وتقوم المجموعة بإدارتها. وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها خلال مراجعتها لمخصص خسائر الائتمان.

إن المجموعة لها الحق في بيع الضمانات في حالة عجز المقترض، وذلك وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع المقترضين. وتلتزم المجموعة بإعادة الضمانات عند تسوية القرض أو عند إغلاق المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمقترض لدى المجموعة.

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بقروض وسلف وموجودات أخرى بمبلغ 12,521,910 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2011 (2010): 13,646,729 دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

27- إدارة المخاطر (تتمة)

27.1- مخاطر الائتمان (تتمة)

تركيزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

تسعى المجموعة إلى إدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها الائتمانية الخاصة بالإقراض لتفادي تركيزات المخاطر غير المرغوبة تجاه أفراد أو مجموعات من العملاء في منطقة معينة أو قطاع أعمال معين. كما تقوم المجموعة بالحصول على الضمانات كلما دعت الضرورة لذلك. يتم منح كافة القروض بعد تقييم الجودة الائتمانية للعملاء ومع مراعاة المركز المالي لمحفظة العميل، في حالة القروض الهامشية، والضمان المتمثل في الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية في حالة القروض التجارية. يتم مراقبة كافة هذه القروض بصورة ثابتة من قبل الإدارات المعنية.

يمكن تحليل تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان قبل أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال كما يلي:

التزامات ومطلوبات محتملة		الموجودات		القطاع الجغرافي:
2010	2011	2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,785,376	1,767,211	12,082,504	10,564,148	الكويت
213,995	210,973	2,766,847	2,189,842	دول الشرق الأوسط الأخرى
1,197,115	213,966	94,328	102,472	باقي أنحاء العالم
3,196,486	2,192,150	14,943,679	12,856,462	

التزامات ومطلوبات محتملة		الموجودات		قطاع الأعمال:
2010	2011	2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
2,504,444	2,192,150	12,245,081	10,736,930	بنوك ومؤسسات مالية
692,042	-	2,698,598	2,119,532	أخرى
3,196,486	2,192,150	14,943,679	12,856,462	

الجدارة الائتمانية للموجودات المالية غير المتأخرة وغير منخفضة القيمة

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 18 ديسمبر 1996 والتي تبين القواعد واللوائح المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية، لدى المجموعة لجان ائتمان داخلية حيث تتألف هذه اللجان من الأفراد المتخصصين المؤهلين وتهدف إلى دراسية وتقييم التسهيلات الائتمانية الحالية لكل عميل في المجموعة. يتعين على هذه اللجان تحديد المواقف غير العادية والصعوبات المرتبطة بالمركز العميل والتي قد تتسبب في تصنيف القرض كقرض متعسر وتحديد مستوى مخصص مناسب لهذا القرض.

إن الجودة الائتمانية لكافة الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان وغير متأخرة أو منخفضة القيمة مصنفة كفاءة معيارية.

تحليل الموجودات المالية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة

كما في 31 ديسمبر 2011، كانت القروض والسلف المعرضة لمخاطر الائتمان بمبلغ 7,713,984 دينار كويتي (2010: 7,713,984 دينار كويتي) متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة.

موجودات مالية منخفضة القيمة

كما في 31 ديسمبر 2011، تكبدت الموجودات الأخرى والقروض والسلف المعرضة لمخاطر الائتمان بمبلغ 4,063,288 دينار كويتي (2010: 6,313,303 دينار كويتي) انخفاضاً في القيمة والذي قامت المجموعة بإدراج مخصص بمبلغ 4,055,624 دينار كويتي (2010: 6,183,235 دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

27- إدارة المخاطر (تتمة)

27.2- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المجموعة صعوبات في توفير الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات. لحماية المجموعة ضد هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والحفاظ على توازن مناسب للنقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للتداول. ونظر للطبيعة النشطة للأعمال، تتبع إدارة الخزينة لدى المجموعة مبدأ المرونة عند التمويل عن طريق إتاحة التمويل عبر أشكال متنوعة من الائتمان. كما تقوم الإدارة بمراقبة التوقعات المتدفقة لاحتياطيات السيولة لدى المجموعة على أساس التدفقات النقدية المتوقعة. وتقوم المجموعة بمراقبة ملخص قائمة الاستحقاق لضمان المحافظة على السيولة الكافية.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق مطلوبات المجموعة استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصصة. تعكس قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية التي تتضمن مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى عمر المطلوبات المالية. فيما يلي قائمة السيولة للمطلوبات المالية في 31 ديسمبر كما يلي:

المطلوبات المالية		حتى شهر		من شهر إلى 3 أشهر		من 3 أشهر إلى 12 شهر		أكثر من سنة		إجمالي	
2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
-	11,262,159	-	-	-	-	-	-	26,167,669	-	26,167,669	24,505,136
89,496	511,168	509,217	346,540	980,479	1,052,560	3,694,828	1,252,815	3,694,828	5,274,020	3,163,083	
89,496	11,773,327	509,217	346,540	980,479	14,295,537	29,862,497	1,252,815	29,862,497	31,441,689	27,668,219	
-	-	-	692,042	1,978,184	1,999,371	213,966	505,073	213,966	2,192,150	3,196,486	

انظر الإيضاح 24 "تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات" للتعرف على استحقاقات المطلوبات المالية أعلاه، والتي تستثنى مدفوعات الفوائد المستقبلية.

27.3- مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في متغيرات مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق بالاستثمار أو الجهة المصدرة أو عوامل تؤثر على كافة الاستثمارات المتاجر بها في السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتنوع الموجودات وفقاً للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته، وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

27.3.1- مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة بالسوق. تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة عدم التطابق أو الفجوات في حجم الموجودات والمطلوبات التي تستحق أو تتكرر في فترة محددة. تدير المجموعة هذه المخاطر عن طريق مطابقة الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

27- إدارة المخاطر (تتمة)

27.3- مخاطر السوق (تتمة)

27.3.1- مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة وتتضمن الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل والقروض والسلف والقروض من البنوك والمؤسسات المالية.

يوضح الجدول التالي حساسية بيان الدخل المجموع للتغيرات المحتملة بصورة معقولة في بيان الدخل، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

الزيادة بمعدل 25 نقطة أساسية		العملية
التأثير على الخسارة		
2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(26,473)	(28,003)	دينار كويتي
(9,468)	(9,258)	دولار أمريكي

تستند الحساسية إلى الحركات في أسعار العملات إلى أساس مماثل، حيث إن الأدوات المالية التي ينتج عنها حركات غير مماثلة غير جوهريّة.

27.3.2- مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات. تدار مخاطر أسعار الأسهم من قبل إدارة الاستثمارات المباشرة بالمجموعة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير المسعرة من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. تدير المجموعة المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركزات قطاع الأعمال. يتم توزيع المحافظ الاستثمارية مع مراعاة سياسات المجموعة ومتطلبات دولة الكويت.

إن التأثير على حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات الأسهم المحتفظ بها كاستثمارات متاحة للبيع كما في 31 ديسمبر 2011 بسبب التغيرات المحتملة بصورة معقولة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، كما يلي:

2010		2011		التغيرات في أسعار الأسهم	مؤشرات السوق
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	%	
697,103	-	541,968	-	10%	سوق الكويت للأوراق المالية
253,647	-	117,406	-	10%	المؤشرات الأخرى لدول مجلس التعاون الخليجي

تستند الحساسية إلى الحركات في أسعار الأسهم إلى أساس مماثل، حيث إن الأدوات المالية التي ينتج عنها حركات غير مماثلة غير جوهريّة.

27.3.3- مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تعمل المجموعة في الأسواق الإقليمية والعالمية وتتعرض لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة من التعرض لمخاطر العملات الأجنبية المختلفة، وبصورة رئيسية فيما يتعلق بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

تدار مخاطر العملات الأجنبية بصورة رئيسية من خلال القروض بالعملات الأجنبية ذات الصلة. إن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية يعادل القيمة الدفترية لصافي الموجودات المدرجة بالعملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2011

27- إدارة المخاطر (تتمة)

27.3- مخاطر السوق (تتمة)

27.3.3- مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

صافي الموجودات المدرجة بعملات أجنبية

كما في تاريخ التقارير المالية، كان لدى المجموعة صافي مخاطر الموجودات التالية المدرجة بعملات أجنبية:

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(1,980,741)	(1,907,255)	دولار أمريكي
3,262,014	12,775,289	عملات دول مجلس التعاون الخليجي
1,475,694	382,383	عملات أخرى
2,756,967	11,250,417	

إن التأثير على الخسائر (بسبب التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية) كنتيجة للتغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، مبين فيما يلي:

الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية بنسبة 5%

التأثير على الخسارة

2010	2011
دينار كويتي	دينار كويتي

181,298	183,070
(81,617)	(131,748)
(73,361)	(9,878)

دولار أمريكي
عملات دول مجلس التعاون الخليجي
أخرى

27.3.4- مخاطر السداد مقدماً

إن مخاطر السداد مقدماً هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع، لا تتعرض المجموعة لمخاطر السداد مقدماً بصورة جوهرية.

28- إدارة رأس المال

إن هدف المجموعة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان المحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتعظيم القيمة للمساهمين. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية، للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة إجراء تعديل على مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة.

لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

تراقب المجموعة رأس المال باستخدام معدل الاقتراض وهو إجمالي الدين مقسوم على إجمالي رأس المال. تُدرج المجموعة القروض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات الفائدة والمطلوبات الأخرى ناقصاً النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل ضمن صافي الدين. يمثل إجمالي رأس المال حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة.

يحدد بنك الكويت المركزي وسوق الكويت للأوراق المالية الحد الأدنى لمبلغ رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به الشركة. يجب الاحتفاظ بالحد الأدنى من رأس المال على مدار السنة. أدرجت الشركة ضمن إطار الالتزام التنظيمي للاختبارات اللازمة للتأكيد على الالتزام التام والمستمر بهذه التعليمات.